موازنة بين شرحي الثمانيني وابن يعيش على التّصريف المُلُوكيّ لابن جنيّ في باب (عُقودٌ وقوانينُ يُنْتَفَعُ بها في التَّصريف)

الباحث. محسن عدنان محسن

كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

A Comparison Between the Two Explanations of Al-Thamaneeni and Ibn Ya'eesh for Ibn Jinni's Book "Al-Mulooki Derivation" in Chapter (Rules and Laws to be Useful in Derivation)

Mohsen Adnan Mohsin

College of Education for Human Sciences / University of Babylon

Abstract

At the end of his book, *Al-Mulooki Derivation*, Ibn Jinni put some of the rules and laws he said to be useful in derivation. They were explained by both Al-Thamaneeni in his book, *Derivation's Explanation*, and Ibn Ya'eesh in his book, *Explanation of Al-Mulooki Derivation*. Dr. Abdel Illah Nebhan justified the reason why Ibn Jinni had put these laws mentioning that he did not want to leave *Al-Mulooki Derivation* so short so he added some laws and rules to be useful in derivation. These laws are scattered in his great book, *Properties*, and in their places in his book, *The Unbiased*. They are frequently mentioned in the books of his teacher Ibn Ali Al-Farisi. But their collection in this way in an educational, scholastic book is considered a very useful work. It is noticeable that Ibn Jinni did not give these laws certain titles but began each one with the word (law). This way was followed by Al-Thamaneeni whereas Ibn Ya'eesh gave them titles explaining their contents.

الملخص

وضع ابن جني في نهاية كتابه (التصريف الملوكيّ) مجموعة من العقود والقوانين ذكر أنّه يُنتَفع بها في التصريف، وشرحها كلٌّ من الثمانيني في كتابه (شرح التصريف)، وابن يعيش في كتابه (شرح التصريف الملوكي)، وقد علّل الدكتور عبد الاله نبهان سبب وضع ابن جنيّ لهذه العقود وذكر أنّه لم يشأْ أنْ يترك التصريف الملوكي بهذا الإيجاز فألحق بمادته عقودًا وقوانين مما ينتفع بها في التصريف، وأنّ هذه العقود وإنْ تناثرت في كتابه العظيم (الخصائص)، ووردت في مواضعها في كتابه المنصف، وكثُر ترددها في كتب شيخه أبي علي الفارسيّ إلّا أنّ جمعها على هذا النحو في كتاب تعليميّ صفّيّ يُعدّ عملًا ذا فائدة جليلة[1].

توطئة:

والملاحظ أنّ ابن جني لم يُسَمّ هذه العقود بعنوانات، فقد ابتدأ كلًّا منها بلفظة (عقد)، وتبعه الثمانيني، على حين صدّرها ابن يعيش بعنوانات تصف محتواها، وسندرس بعضًا من هذه العقود والقوانين وهي كما يأتي:

1. قلبُ الواوِ ياءً للإدغام:

ذكر ابن جني أنّه في حال اجتمعت الواو مع الياء في كلمة واحدة وكانت الأولى منهما ساكنة ؛ توجَّب قلب الواو ياءً وإدغام الياء في الياء[2]، **وذكر ابن يعيش** أنّه قد اشتُرِطَ سكون الحرف الأول ؛ لأنّ شرط الإدغام أنْ يكون الحرف الأول ساكنًا، فلو كان مُتحرِّكًا لامتنع الإدغام ؛ لِفصل الحركة بين الحرفين[3].

وقد **علّل كلّ من الثمانيني وابن يعيش** جواز قلب الواو ياءً وامتناع قلب الياء واوًا وأرجعاه إلى سببين اثنين[1]:

([1]) ابن يعيش النحوي: 285 .

([2]) ينظر: التصريف الملوكي: 47 , وينظر: المفتاح في الصرف: 1 / 104 , والإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة الاختلاف في اشتقاق الاسم): 1 / 13 , وشرح ابن عقيل: 4: 227 – 228 , والمهذّب في علم التصريف: 313 .

([3]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 463 .

الأول: أنّ الياء أخفُّ من الواو، فمن الطبيعي التوجّه نحو الأخفّ والأسهل، وتجنُّب الأثقل، قال سيبويه: ((وكانت الياءُ الغالبةُ في القلبِ لا الواو؛ لأنّها أخفُّ عليهم، لِشبهِها بالألف))[2].

الثاني: أنّ الغرض من القلب هو الإدغام ؛ والإدغام في حروف الفم أقوى لِكثرتها، والياء منها، أمّا الواو فهي من حروف الشفة وهي قليلة، والإدغام فيها ضعيف.

ومن هذه الكلمات (سَيِّد، ومَيِّت، وجَيِّد، وهَيِّن) وزِنتها (فَيْعِل)، وأصلُ هذه الكلمات (سَيْوِد) من (سادَ _ يَسُود)، و(مَيْوِت) من (ماتَ _ يَمُوت)، و(جَيْوِد) من (جادَ _ يَجُود)، و(هَيْوِن) من (هانَ _ يَهُون)[3].

ونقل ابن يعيش والمُرادي أنّ البغداديين يَروْن أنّ مثل (سَيِّد، ومَيِّت) زنته (فَيْعَل) بالفتح وليس بالكسر، ثُمّ نُقِلَ إلى الكسر ؛ لأنّهم لم يروا من الصحيح ما هو على (فَيْعِل) وانّما هو (فَيْعَل) نحو (ضَيْغَم، وصَيْرَف)[4]. **وقد رَدّ ابن يعيش ذلك بقوله:** ((وهذا لا يلزم ؛ لأنّ المعتلّ قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح ؛ لأنّه نوع على إفراده. ولو أرادوا بمَيِّت (فَيْعَل) بالفتح لقالوا (مَيَّت)))[5].

وكان الثمانيني قد ذكر أنّ هذه الكلمات قد تُخَفَّف فيُقال: (سَيْد، ومَيْت)، وعندئذٍ تُحذَف عينُ الكلمة ويكون وزن الكلمة (فَيْل)[6]، **ووافقه ابن يعيش** الذي يرى أنّ كليهما لغةٌ واحدةٌ لنفس القوم وليستا لغتين لقومين مختلفين[7]، قال الشاعر[8]:

ليسَ مَنْ ماتَ، فاسْتَراحَ، بِمَيْتٍ إنّما المَيْتُ مَيِّتُ الأحْياءِ[9]

فقد استعمل الشاعر كلا اللفظتين، بالتضعيف وبدونه، ولم تختلف دلالتهما من حيث المعنى، وإنّما الذي اختلف هو وزن الكلمة فقط.

وذكر ابن إياز أنّ بعضهم يرى أنّ المحذوف الياء، ووزن الكلمة عندهم (فَعْل)[10].

والكلمات التي ذُكِرَت كانت فيها الياء أولًا والواو ثانيًا فقُلِبَت الواو ياءً وأُدغِمَت الياء في الياء.

وأمّا الكلمات التي تكون فيها الواو أولًا وبعدها الياء فمن نحو (طَوَيْتُهُ طيًّا، وشَوَيْتُهُ شَيًّا، ولَوَيْتُهُ لَيًّا)، وأصل هذه الكلمات (طَوْيًا، وشَوْيًا، ولَوْيًا)، فقُلِبَت الواو ياءً، وأُدْغِمَت الياءان معًا[11]، وقد علّل أبو علي الفارسي سبب الإدغام بأنّ الياء من الفم، والإدغام في حروف الفم أكثر منه في حروف الطّرفين[12].

([1]) ينظر: شرح التصريف: 475 , والإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم): 1 / 13 , وشرح التصريف الملوكي: 463 .

([2]) كتاب سيبويه: 4 / 365 .

([3]) ينظر: المقتضب: 1 / 90 , والتصريف الملوكي: 47 , وشرح التصريف: 476 , والمهذّب في علم التصريف: 313 .

([4]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 464 , وشرح التصريح على التوضيح: 2 / 719 .

([5]) شرح التصريف الملوكي: 464 – 465 .

([6]) ينظر: شرح التصريف: 477 .

([7]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 465 .

([8]) هو عدِي بن الرعلاء الغساني , شاعر جاهلي مجدّ من بادية دمشق , والرعلاء أمّه , ينظر ترجمته: معجم الشعراء: 252 , وتاريخ دمشق (لابن عساكر): 40 / 103 , والأعلام (للزركلي): 4 / 220 .

([9]) لم أعثر على ديوانه . ينظر: الأصمعيات: 152 , وشمس العلوم: 9 / 6417 , وتاج العروس (موت): 5 / 101 , وخزانة الأدب: 9 / 583، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: 1 / 78 .

([10]) ينظر: المحصول في شرح الفصول: 2 / 1089 .

([11]) ينظر: شرح التصريف: 476 , والإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم): 1 / 13 , وشرح التصريف الملوكي: 466 .

([12]) ينظر: التكملة: 598 .

2. قلبُ الواوِ المُتطَرِّفة ياءً:

لا يوجد في العربية اسمٌ معربٌ في آخره واوٌ قبلها ضمة[1]، وعلّل الورّاق وابن يعيش ذلك وهو أنّ هذه الاسماء المعربة قد يلحقها التنوين، والجر، والنسب، والتثنية، والجمع، فسيجتمع ذلك مع ثِقَل الواو والضمة، فيُلجأ إلى قلب الواو ياءً والضمة إلى الكسرة[2]، وقلبُ هذه الواو ياءً يُعَدّ تطرّفًا صناعيًا[3]، نحو (دَلْوٌ) تقول في جمعها: (أَدْلٍ) والأصل فيها (أَدْلُوٌ)، و(حَقْوٌ[4]) تُجمع على: (أَحْقٍ) وأصلها (أَحْقُوٌ)[5].

قال الشاعر[6]:

لَيْثٌ، هِزَبْرٌ، مُدِلٌّ عند خِيسَتِهِ بالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ، وأَعْراسُ

فـ(أَجْرٍ) هي جمع (جِرْو) أو (جَرْو[7])، وأصلها (أَجْرُوٌ)[8]، وذكر ابن مالك أنّه قد يُجمَع على (جِراو)، والأصل (جِراء)[9].

وعلّل الثمانيني سبب قلب الواو ياءً بأمرين[10]:

أحدهما: أنّ الياء أخفّ وأسهل من الواو.

والآخر: إذا لحقت ياء النسب بالاسم نحو (أَدْلُوِيّ) ستنكسر الواو التي قبل ياء النسب، فعُدِلَ إلى قلب الواو ياءً لِيَسهَل ذلك في النطق.

ويرى ابنُ الورّاق ت(381هـ) أنّ هذا التغيير يحدث للفصل بين الاسم والفعل[11]، **ووافقه ابن يعيش** حين ذكر أنّ الأفعال لا يجري عليها ذلك فلا تُقلب الواو التي قبلها ضمة إلى ياء ؛ لأنّه لا يُستَثْقَل وجود واو قبلها ضمّة في الأفعال كما هو في الأسماء، فضلًا عن أنّها – الأفعال – لا تلحق بها ياء النسب ولا يلحقها التنوين أو الجر فلذلك ثبُتت في آخر الأفعال من نحو (يَغْزُو، ويَدْعُو)[12]، وتبعه ابن عصفور[13].

3. قلبُ الواوِ التي هي لامُ الكلمةِ ياءً:

اتفق الثمانيني وابن يعيش على أنّ الواو إذا وقعت لامًا في كلمة، وكان ما قبلها مكسورًا فإنّها تُقلَب ياءً، نحو (غَازِيَة، ومَحْنِيَة) وأصلها (غازِوَة، ومَحْنِوَة)[14] ؛ فأصل الكلمة من (حَنَوْتُ)[15]، فالواو تُقلَب لا محالة[1]، **وزاد ابن يعيش** أنّه على

([1]) ينظر: اللمع في العربية: 118 .

([2]) ينظر: علل النحو: 1 / 177 , وشرح التصريف الملوكي: 480 .

([3]) ينظر: الخصائص: 2 / 472 .

([4]) الحَقْو: هو الخَصْر , أو هو كلّ موضع يبلغه سيْل الماء , ويُجمَع أيضًا على حِقِيّ . ينظر: تهذيب اللغة (باب الحاء والقاف): 5 / 81 , ومقاييس اللغة (حقو): 2 / 88 , ولسان العرب (فصل الحاء المهملة): 14 / 190 .

([5]) ينظر: الأصول في النحو: 3 / 256 , والتصريف الملوكي: 48 , واللمحة في شرح الملحة: 1 / 162 .

([6]) اختلف في نسبة البيت , فقيل إنّه لأبي ذؤيب الهذلي , وقيل لمالك بن خالد الخناعي الهذلي . ينظر: شرح أشعار الهذليين: 1 / 226 , , والصحاح (عرس): 3 / 947 , وشمس العلوم: 10 / 6931 , وديوان الهذليين: 3 / 4 .

([7]) جَرْوٌ: هو صغير الكلب ويُحمَل عليه غيره تشبيهًا , ويُجمَع على (جِراء , وأجرٍ) , ينظر: تهذيب اللغة (باب الجيم والراء): 11 / 119 , ومُجمِل اللغة (باب الجيم والراء وما يُثلثهما): 1 / 185 , ومقاييس اللغة (جرو): 1 / 447 .

([8]) ينظر: الخصائص: 2 / 472 , ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف: 1 / 134 .

([9]) ينظر: شرح الكافية الشافية: 3 / 1364 .

([10]) ينظر: شرح التصريف: 482 .

([11]) ينظر: علل النحو: 1 / 177 .

([12]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 468 – 469 .

([13]) ينظر: الممتع في التصريف: 268 .

([14]) ينظر: التصريف الملوكي: 49 , وشرح التصريف: 484 , والمفتاح في الصرف: 106 .

([15]) ينظر: كتاب سيبويه: 4 / 388 , والاصول في النحو: 3 / 200 .

الرّغم من أنّ الواو تقوى بالحركة إلّا أنّها ضَعُفَت لوقوعها طرفًا وأدّى ذلك إلى قلبها ياءً ؛ لأنّ اللام موضع كثُر فيه إبدال الواو ياءً[2].

ويرى ابن جنّي أنّه لو كانت الواو عينًا في الكلمة وليست لامًا لَمَا قُلِبَت ؛ لأنّها ستقوى بتقدّمها[3]، **ووافقه الثمانيني** الذي ذكر أنّ ذلك لا يجوز إلّا إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة ؛ فإنّها ستُقلَب ياءً، فتقول في (رِوْح): (رِيح)، وفي (دِوْمَة): (دِيمَة)[4]، وأيّده ركن الدين[5].

أمّا إذا كانت عين الفعل الثلاثي واوًا ساكنة، فإنّها تُقلَب في المصدر ياءً ؛ لأنّ المصدر يسري الإعلال إليه من فعله، فضْلًا عن كون العين مسبوقة بكسرة في المصدر، من نحو (حالَ – يَحُول – حِيالًا)[6]، و(قامَ – يَقُوم – قِيامًا)[7]، فوزن كلّ من (حِيالًا، وقيامًا) هو (فِعالًا).

وعقّب الثمانيني على أنّ كلّ جمع يكون على زِنة هذا المصدر أي على زنة (فِعال) وكان مفرده مُعتلّ ؛ وجب قلبُ الواو فيه إلى ياء ؛ لتوافر خمسة شروط[8]:

1. كونُ الجمعِ على زِنة مصدر مُعلّ.
2. مَجِيء الواو مُعتلّة في مفرد هذا الجمع.
3. الواو مسبوقة بكسرة في هذا الجمع.
4. بعد الواو جاءت الألف.
5. صحةُ لام الكلمة، واعتلال العين ؛ لأنّه لو كانت اللام مُعَلّة لجُمِعَ بين اعلالين ولكان ذلك مُجْحِفًا.

وهو موافق لابن جني في ذلك[9].

ومن الجموع التي حدث فيها إعلال قولنا: (سَوْط – سِياط)، و(حَوْض – حِياض)، و(ثَوْب – ثِياب)[10] ؛ إذْ قُلِبَت الواو التي في الفعل الى ياء في المصدر ؛ لتوافر الشروط فيها.

أمّا إذا كانت عين الثلاثي واوًا متحرّكة **فيرى الثمانيني** أنّها ستقوى بحركتها ولن تُقلَب ياءً نحو (طَوِيل – طِوال)[11]، **ووافقه ابن يعيش** وذكر أنّ العلّة كونه لا يكون على وزن (فَعْل)[12]، وأمّا قول الشاعر[13]:

تَبَيَّنَ لِي أنّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وأنّ أعِزّاءَ الرِّجالِ طِيالُها

فيرى الثمانيني أنّ الشاعر قلب الواو ياءً ؛ لأنّه لم يعتدّ بالألف التي بعدها وعدّ الواو مجاورة للطرف، فسرى الإعلال من الطرف إلى مجاوره؛ لأنّ الجار يُؤخذ بذنب جاره[1]، **ووافقه ابن يعيش** واكتفى بوصفه بأنّه (قليل ليس بالمشهور)[2] من دون ذكر تعليل لقلّته، وذكر ما يماثله من نحو قولهم: (ثَوْرٌ – ثِيَرَة)، وذهب إلى أنّه شاذّ شذوذ (طِيالها)[3].

([1]) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 1 / 541 .

([2]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 474 .

([3]) ينظر: التصريف الملوكي: 49 .

([4]) ينظر: شرح التصريف: 484 .

([5]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (لركن الدين): 2 / 784 .

([6]) الحيال: مصدر الفعل (حالت – تحول) , وهو ما يُقال للناقة التي لم تحمل منذ سنة أو أكثر , ويُقال لها (ناقة حائِل) , والجمع (حِوَل) . ينظر: العين (باب الحاء واللام): 3 / 299 , وجمهرة اللغة (حول): 4 / 1679 .

([7]) ينظر: الأصول في النحو: 3 / 246 , والمنصف: 1 / 341 , وشرح التصريف: 485 .

([8]) ينظر: شرح التصريف: 485 .

([9]) ينظر: المنصف: 1 / 342 .

([10]) ينظر: كتاب سيبويه: 4 / 360 , والأصول في النحو: 3 / 310 .

([11]) ينظر: شرح التصريف: 486 .

([12]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 475 .

([13]) لم أقف على قائله. ينظر: شمس العلوم: 1/ 60 , ولسان العرب (فصل الطاء المهملة): 11/ 410 , وتاج العروس (ط و ل): 29/ 391.

ومن الجدير بالذكر أنّ ابن جني قد ذكر ذلك من قبلُ ؛ إذْ حكى عن المُبرّد أنّ العرب قد أعلّوه لِيفصلوا بذلك بين (الثَّور) من الحيوان وبين (الثور) وهو القطعة من الأقط ؛ لأنّهم لا يقولون فيه إلا (ثِوَرة) بالتصحيح لا غير[4].

4. قلبُ الواو التي هي لامُ فُعُول ياءً:

إذا جاءت الواو لامًا في اسم، وجُمِع هذا الاسم على (فُعُول) فإنّه سيجتمع في نهاية الجمع واوان، وهو ما يثقُل النطق به، فضلًا عن كون الجمع في أصله ثقيلًا فلذلك تُقلَب الواو ياءً، قالوا: (عَصَا _ عُصِيٌّ) والأصل (عُصُوٌ) وقالوا: (دَلْوٌ – دُلِيٌّ) والأصل (دُلُوٌ)[5]. وذكر العكبري أنّ منهم من يكسر فاء الكلمة اتباعًا لكسرة عينها فيقول: (عِصِيّ، ودِلِيّ)[6].

واتفق كلّ من الثمانيني وابن يعيش على أنّ سبب قلب الواو ياءً هو أنّ الواو الأولى من الواو المُشدّدة هي مدّة زائدة وهي بمثابة ضمة، فصارت في نهاية الكلمة واوًا قبلها ضمة، وذلك مُسْتَثْقَل – وخاصة أنّ الكلمة جمعٌ – فقُلِبَت الواو الثانية ياءً، فصارت (عُصُويُ، ودُلُويُ)، ولاجتماع حرفي الواو والياء في كلمة واحدة والأول منهما ساكن وهو الواو ؛ قُلِبَت الواو إلى ياء وأُدْغِمَت الياء في الياء فصارت (عُصُيّ، ودُلُيّ)، ولتسهيل النطق وتحقيقًا للخفّة قُلِبَت الضمة التي قبل الياء إلى كسرة (عُصِيّ، ودُلِيّ) لكي تَصِحّ الياء، وهناك من يكسر الفاء من الكلمة فيقول: (عِصِيّ، ودِلِيّ)[7].

وأضاف الثمانيني طريقة أخرى وهي أنّهم لم يعتدّوا بالواو الساكنة الأولى من الواو المُشدّدة، فصارت الواو الأخيرة كأنّها قد ولِيَت الضمة، ثمّ بعد ذلك تُجرى نفس الخطوات التي أُجْرِيَت في الطريقة الأولى[8]، وقد تأتي بعض الكلمات على أصولها مُصحَّحة غير معتلّة للتنبيه على الأصل الذي انتقلوا منه، ومن هذه الكلمات (نُجُوٌ) وهو جمع (نَجْو[9])، وقالوا: (نُحُوّ) في جمع (نَحْو)[10]، وكان سيبويه قد حكى قول بعضهم: (إنّكم لَتَنظرون في نُحُوٍّ كثيرة)[11].

وعقّب ابن يعيش على أنّ الكلمة إذا كانت اسمًا وليست جمعًا لَمَا كان الإعلال واجبًا لخفّة الواحد، تقول: (مَغْزُوّ، ومَدْعُوّ)، وهذه الواو هي واو (مَفْعول)، ويجوز القلب فيُقال: (مَغْزِيّ، ومَدْعِيّ)[12]، ووافقه الأزهري[13]. وقد صحّت الواو؛ لأنّ الماضي غير مكسور العين وهو (غَزَا)[14].

5. إبدالُ أولى الواوينِ همزةً:

ذكر الثمانيني أنّه إذا اجتمعت واوان في أوّل الكلمة فمن الأوْلى أنْ تُهمَز الأُولى منهما؛ لأنّهم لمّا فرّوا من واو وضمة إلى همزة كان الأولى الفرار من الواوين إلى الهمزة أيضًا؛ ولأنّ الحرف أثقل من الحركة بطبيعة الحال؛ فالواو أثقل من الضمة[15]، **ووافقه ابن يعيش** وذكر أنّ التضعيف في أول الكلمة قليل إنّما يأتي في ألفاظ نادرة، من نحو (دَدَن) ويأتي مع

([1]) ينظر: شرح التصريف: 486 .

([2]) شرح التصريف الملوكي: 475 .

([3]) ينظر: م . ن: 475 .

([4]) ينظر: الخصائص: 1 / 113 , والصحاح: (ثور): 2 / 606 .

([5]) ينظر: شرح التصريف: 487 .

([6]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 2 / 321 .

([7]) ينظر: شرح التصريف: 487 , وشرح التصريف الملوكي: 479 .

([8]) ينظر: شرح التصريف: 487 – 488 .

([9]) النَّجْو: هو السحاب في أول نشأته , وهو الذي يأتي من الغرب نحو الشّرق , ويُجمع على (النِّجاء) أيضًا , وقيل أنّه السحاب الأسود الكثير الماء . ينظر: العين (باب الجيم والنو و(و ا ي ء): 6 / 186 , ومعجم الجيم (باب النون): 3 / 286 , وجمهرة اللغة (جنواي): 2 / 1045 .

([10]) ينظر: شرح التصريف: 488 .

([11]) ينظر: كتاب سيبويه: 4 / 384 .

([12]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 480 .

([13]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 2 / 721 .

([14]) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك: 4 / 383 , والنحو الوافي: 4 / 780 .

([15]) ينظر: شرح التصريف: 490 .

الفصل أكثر، من نحو (كَوْكَب)، فلمّا نَدر ذلك مع الحروف الصحيحة امتنع في الواو لثقلها، ولكونها قد تُسْبَق بواو العطف[1].

ومن ذلك قولنا في تصغير (واصِل): (أُوَيْصِل) والأصل (وُوَيْصِل)، وفي الجمع: (أواصِل) والأصل (وَواصِل)[2]، قال الشاعر[3]:

ضَرَبَتْ صدرَها إلَيّ وقالَتْ ياعَدِيًّا لَقَد وَقَتْكَ الأواقِي

فـ(الأواقِي) جمعُ (وَاقِيَة)، والأصل فيها (وَواقِي) بواوين ؛ فهُمِزَت الأولى[4]، وقد تُخفّف الكلمة بحذف لامها وهي الياء فتُصبح (أواقٍ) كما خفّف (صحارى) على (صحارٍ)[5]، ووزن (أواقي) هو (فواعِل)[6].

وقال المُبرّد: ((فإذا الْتَقت واو في أوّل الكلام إلى جانبها واو والأولى مضمومة فإن شئْتَ همزت الأولى لضمّها ولا يكون ذلك لازمًا ؛ لأنّ الواو التي هي مدّة ليست بلازمة))[7]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنْ الْخَالِدِينَ ﴾[8]، فالواو الثانية لم تُهمَز، **وعلّل الثمانيني ذلك قائلًا:** ((لأنّ الواوَ الثانية غيرُ لازمةٍ ؛ لأنّها بدلٌ من ألف وَاريْتُ فلمّا كانت غيرُ لازمةٍ لم يجبِ الهمز))[9]، **وهو ما ذهب إليه ابن يعيش**[10].

وأمّا إذا اجتمعت الواوان في وسط الكلمة فإنّهما يصِحّان، نحو (نَوَوِيّ، وهَوَوِيّ)[11] ؛ **وعلّل الثمانيني** ذلك بأنّ الواو الأخيرة ليست لازمة، وياء النسبة على تقدير الانفصال في بعض التقديرات[12]، **واختلف تعليل ابن يعيش عمّا ذكره الثمانيني** فهو يرى أنّ التضعيف لا يُسْتَثْقَل في وسط الكلمة كما هو مُسْتَثْقَل في أوّلها فلا تُعَل[13]، وهو ماذهب إليه الأشموني[14]، والأزهري[15]، ومن المحدثين أحمد الحملاوي[16]. وهو رأي صائب ؛ لأنّه يصعُب الابتداء بحرف مضعّف في بداية الكلام، ولو جاء التضعيف في وسط الكلام لَكان أسهل وأيسر على المتكلّم.

6. إبدال الواو همزة في مُنتهى الجموع:

ذكر ابن يعيش أنّ الواو إذا جاءت بعد ألف منتهى الجموع – (فواعِل) و(مَفاعِل) – تُبدَل همزة، ولا سيما إذا كان ما قبل ألف منتهى الجموع ياء أو واو ؛ لأنّ الواو الثانية ستجاور الطرف، والطرف محل التغيير – كما هو معلوم – وللجار حكم جاره في البحث الصرفي، ولكراهة اجتماع الواوين بينهما حاجز غير حصين وهو ألف منتهى الجموع، فنقول في نحو

([1]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 483 .

([2]) ينظر: المقتضب: 1/ 63 , وشرح التصريف: 490 , وشرح التصريف الملوكي: 484 , وشرح شافية ابن الحاجب (لركن الدين): 2/ 727.

([3]) نُسِبَ لمهلهل بن ربيعة , ولم أعثر عليه في ديوانه . ينظر: المقتضب: 4 / 214 , والصحاح (وقى): 6 / 2528 , والمحكم والمحيط الأعظم: الأعظم: (القاف والياء والواو): 6 / 598 , وخزانة الأدب: 2 / 165 .

([4]) ينظر: المنصف: 1 / 218 .

([5]) ينظر: اصلاح المنطق: 1 / 130 , واسفار الفصيح: 1 / 210 , درة الغواص في أوهام الخواص: 70 .

([6]) ينظر: جامع الدروس العربية: 2 / 123 .

([7]) ينظر: المقتضب: 1 / 95 .

([8]) الأعراف: من الآية (20) .

([9]) شرح التصريف: 490 .

([10]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 484 .

([11]) ينظر: شرح التصريف: 491 , وينظر: المفتاح في الصرف: 1 / 109 .

([12]) ينظر: شرح التصريف: 491 .

([13]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 485 .

([14]) ينظر: شرح الأشموني: 4 / 96 .

([15]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 2 / 699 .

([16]) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: 1 / 124 .

(أوَاوِل): (أوائِل)[1]، وهو القول عند ابن السرّاج من قبلُ، فقد تساءل عن سبب استعمال (أواول)، ثمّ أجاب بنفسه قائلًا: ((هذا كان الأصلُ ولكنّهم تجنّبوا اجتماعَ الواوينِ وبينهما ألفُ الجمع))[2]، **ووافقه ابن جنّي بقوله:** ((فلمّا اكتنفت الألفَ واوان وقرُبَت الثانية منهما من الطرف، ولم يؤثّر إخراجُ ذلك على الأصل تنبيهًا على غيرِهِ من المغيّرات في معناه، ولا هناك ياء قبل الطرف منويّة مقدّرة، وكانت الكلمة جمعًا ؛ ثقُل ذلك فأُبدِلَت الواوُ همزةً فصار أوائل))[3].

وهو ما ذهب إليه ابن عصفور الذي يرى أنّ الواو قُلِبَت همزةً لاستثقال اجتماع الواوين مع الألف، مؤكّدًا أنّ هذا مذهب جمهور النحويين عدا الاخفش[4].

ويرى الأخفش – **كما يحكي الثمانيني** – أنّ هذا هو ما سُمِعَ عن العرب وأنّه لا يجوز همز ما عدا الواوين[5]، **ويرى ابن يعيش** أنّ الأخفش قد استدلّ على ذلك بقولهم في (ضَيْوِن[6]): (ضَياوِن) من غير همز، **وعدّ ابن يعيش** (ضَيْوِن) شاذّة خرجت للتنبيه على الأصل[7]، وهو ما ذهب إليه سيبويه من قبلُ ؛ إذْ قال: ((جاؤوا به على الأصل، وربّما جاءت العربُ بالشّيء على الأصل ومَجْرَى بابه في الكلام على غير ذلك))[8]، وهو الرأي عند العُكْبُري الذي قال إنّهم: ((تركوا القياسَ فيه تنْبيهًا على الأصلِ ولِقلّة استعمالِهم إيّاه))[9]، والى ذلك ذهب ابن مالك[10]، والرضي[11].

وقد اتفق كلّ من الثمانيني وابن يعيش على أنّ سبب الإبدال هو كَراهة اجتماع واوين بينهما حاجزٌ غيرُ حصين وهو الألف الذي هو من جنسهما[12]، **على أنّ الثمانيني توسّع في تعليله وأضاف سببًا آخر** وهو ثِقَل اجتماع ثلاثة أحرف علّة، ففرّوا بأحدها إلى الهمز، وكان الأخير أوْلى بذلك لتطرّفه[13].

أمّا إذا ابتعد حرف العلّة عن الطرف فحينذاك لا يجوز همزه، و ((هذا قولُ جميع النحويّين فيما تباعد من الطّرف))[14]، **وهو ما ذهب إليه الثمانيني**، ففي جمع (طاؤوس) نقول: (طَواوِيس)، وفي جمع (داوُود): (دَواوِيد)[15]، **ووافقه ابن يعيش وقال:** ((لأنّ الموجبَ للقلب الثِقَل مع القرب من الطّرف))[16]، ووافقه الرضي[17].

ونبّه الثمانيني على أنّ الشاعر حتى لو اضطرّ إلى حذف الياء من (طَواوِيس) وقال: (طاوِس)، فلا يجوز همز الواو وإنْ جاورت الطرف ؛ لأنّ المحذوف مقدَّر منويّ[18]، نحو قول الشاعر[19]:

([1]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 488 .

([2]) الأصول في النحو: 3 / 340 .

([3]) الخصائص: 1 / 195 .

([4]) ينظر: الممتع في التصريف: 184 .

([5]) ينظر: شرح التصريف: 492 .

([6]) الضَيْوِن: الهر , وجمعه (ضَياوِن) , وقيل إنّه السّنور الذكر . ينظر: الجراثيم: 2 / 283 , والقاموس المحيط (فصل الطاء): 1 / 1212 , والمعجم الوسيط (باب الضاد): 546 .

([7]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 488 .

([8]) كتاب سيبويه: 3 / 320 .

([9]) اللباب في علل البناء والإعراب: 2 / 403 .

([10]) ينظر: ايجاز التعريف في علم التصريف: 1 / 151 .

([11]) ينظر: شرح الشافية: 3 / 139 .

([12]) ينظر: شرح التصريف: 492 , وشرح التصريف الملوكي: 488 .

([13]) ينظر: شرح التصريف: 492 .

([14]) المقتضب: 1 / 126 .

([15]) ينظر: شرح التصريف: 495 .

([16]) شرح التصريف الملوكي: 489 .

([17]) ينظر: شرح الشافية: 3 / 102 .

([18]) ينظر: شرح التصريف: 495 .

([19]) هو جندل بن المثنى الطُّهَويّ , شاعر من بني تميم , توفي نحو (90هـ) . ينظر ترجمته: الأعلام (للزركلي): 2 / 140 .

وكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بالْعَوَاوِر[1]

فصحَّت الواو ؛ لأنّ التقدير (بالعَوَاوِير)، **وذكر ابن جني** أنّ الشاعر حذفها ضرورة وهو يُريدها[2]. وذكر ابن عصفور هذا البيت في مسألة (الاجتزاء بالحركات عن حروف المد واللين المجانسة لها في حشو الكلمة)، وذكر أنّ (عواوير) جمع (عوّار)[3].

ونلاحظ في هذا العقد الخاص بـ(إبدال الواو همزة في منتهى الجموع) أنّ الثمانيني قد استطرد بالحديث، حين أخذ يذكر قضايا وأمثلة لا تدخل في مضمون الموضوع المطروح للبحث، فقد ذكر مثلًا إبدال الهمزة ياءً في جمع (شاوِيَة، وراوِيَة، ومَطِيَّة)[4]، وذكر أيضًا إبدال الألف ياءً كما في جمع (رسالة) على (رَسَائِل)[5]، **والملاحظ أيضًا** أنّ ابن جني لم يتطرّق إليها في تصريفه. **ويبدو للباحث أنّ الثمانيني لم يكن موفقًا في ذلك.**

7. اسمُ الفاعلِ من الأجوف:

ذكر ابن جني – مُستندًا إلى رأي الخليل – أنّ اسم الفاعل تُهمَز عينه إذا كان الفعل ماضيًا معتلّ العين، ولو كانت العين صحيحة لَمَا هُمِزَت[6]، ووافقه ابن عقيل[7]، والاشموني[8].

وعلّل ابن جني سبب صحة اسم الفاعل عند الخليل فقال: ((إنّما صح اسم الفاعل في هذا عند الخليل ؛ لصحة الفعل بظهور الواو والياء فيه، ولمّا اعتلّت العين في (قام، وباع) اعتلّتا في (قائم، وبائع) بالهمز))[9]، ونحو (قَامَ، وبَاعَ)، أصلهما أصلهما (قَوَمَ، وبَيَعَ)، فعند صياغة اسم الفاعل منها تُزاد ألفًا قبل ألف الفعل، فتجتمع بهذا ألفان، **وذكر الثمانيني** أنّ الجمع بينهما غير جائز ؛ لأنّه لا يُمكن النطق بألفين، ولا يجوز حذفهما ؛ لأنّ ذلك اجحاف بالكلمة، ولا يجوز حذف أحدهما ؛ لأنّ كل ألف دخل لمعنى، وكذلك لا يجوز همز الأولى ؛ لأنّها ليس لها حظ من الحركة، فهُمِزَت الثانية وكُسِرَت لوقوعها بعد ألف فصارت (قائِم، وبائِع)[10].

وقد ذكر ابن يعيش أنّ الإعلال الحادث في الفعل انتقل إلى اسم الفاعل لِمَا بينهما من مضارعة ومناسبة ومشابهة، فاسم الفاعل يعمل بعمل فعله ويصحّ بصحَّته ويعتلّ باعتلاله[11].

وذكر ابن جنّي أنّ الدليل على أنّ الإعلال قد سرى من الفعل إلى اسم الفاعل أنّه إذا صحَّت العين في الفعل ؛ صحَّت في اسم الفاعل من نحو (عَوِرَ) فهو (عاوِر) و(حَوِلَ) فهو (حاوِل)[12]، **وأيّده الثمانيني قائلًا:** ((ومَنْ هَمَزَ شيْئًا من هذا فقد لَحَن))[13].

([1]) لم أعثر على ديوانه , وصدر البيت: (حَنَى عِظامي وأراهُ ثاغري) , ينظر: شرح أبيات سيبويه (للسيرافي): 2 / 365 , وشرح شافية ابن الحاجب (للرضي): 4 / 374 , وشرح التصريح على التوضيح: 2 / 696 , وشذا العرف في فن الصرف: 124 .

([2]) ينظر: التصريف الملوكي: 55 .

([3]) ينظر: ضرائر الشعر: 131 .

([4]) ينظر: شرح التصريف: 495 – 497 .

([5]) ينظر: م . ن: 500 .

([6]) ينظر: التصريف الملوكي: 55 , والمنصف: 1 / 330 .

([7]) ينظر: شرح ابن عقيل: 4 / 211 .

([8]) ينظر: شرح الأشموني: 4 / 89 .

([9]) المنصف: 1 / 331 .

([10]) ينظر: شرح التصريف: 504 .

([11]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 492 .

([12]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 493 .

([13]) شرح التصريف: 505 .

8. الإدغامُ يَمنعُ قلبَ الواوِ والياءِ:

ذكر ابن جني أنّ الواو والياء إذا أُدغِمتا فيما بعدهما فإنّهما يتحصّنان من القلب[1]، **ويرى الثمانيني** أنّه إذا جاء القلب فيهما فهو شاذّ لا يُقاس عليه، ومتى بَعُدتا عن الطرف صحّتا نحو (عُيَّل، وسُيَّل)[2]، قال الشاعر[3]:

يَحْمِي الصِّحَابَ إذا تكونُ كَرِيهَةٌ وَإذا هُمُ نَزَلُوا فَمَأْوَى العُيَّلِ[4]

ووافقه ابن يعيش وذكر أنّه على الرغم من مَجيء الضمة قبل الياء وهي ساكنة في (العُيَّل، والسُيَّل)، إلّا أنّها لم تُقلَب؛ لأنّها احتمت بالإدغام[5].

والحال نفسه مع الواو في (اجْلِوَّاذ، واخْرِوَّاط) فلم تُقلَب ؛ لأنّ الواو((الساكنة هنا لما أُدغِمَت في المتحركة فنبا اللسان عنهما جميعًا نبوةً واحدةً جرتا لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة))[6].

وذكر الثمانيني أنّ مجيء الكسرة قبلها لم يُؤدِّ إلى قلبها لبُعد الواو عن الطّرف من جهة ؛ ولأنّه مفرد وليس جمعًا من جهة أخرى[7]، **وعلّلها ابن يعيش** بأنّها احتمت بالإدغام[8]، أي قويَت به، ولم تُقلَب[9].

ويرى الثمانيني أنّ القلب قد صار في الجمع أكثر مِمَّا هو في المفرد لِئَلّا يَجمعوا في الكلمة ثِقَل الجمع، وثِقَل الواو ففرّوا منها إلى الياء ؛ لأنّ الياء أسهل، فضلًا عن كونها من حروف الفم التي هي أكثر من حروف الشَّفة[10].

وأمّا ما رواه ابن الاعرابي من قول ذي الرِّمة[11]:

ألا طَرَقَتْنا مَيَّةُ ابْنَةُ مُنْذِرٍ فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلّا سَلامُهَا

فقد ذكر الثمانيني أنّ الأصل (نُوَّم)، إلّا أنّ الواو قُلِبَت ياءً لمُجاورتها الطّرف، فاجتمعت ياء وواو، وسُبِقَت إحداهما بالسكون وهو (نُوَيْم) فقُلِبَت الواو ياءً، وأدْغِمَت الياء في الياء[12]، وقول الشاعر (النّيام) شاذّ[13].

ووافقه ابن يعيش وذكر أنّه شاذٌّ من جهة القياس والاستعمال، فأمّا من ناحية الاستعمال فلقلّته، وأمّا من ناحية القياس فلمّا ضَعُفَ القلب عند المجاورة كان عدم القلب عند الفصل أولى[14].

([1]) ينظر: التصريف الملوكي: 55 .

([2]) ينظر: شرح التصريف: 506 .

([3]) هو أبو كبير الهذلي , عامر بن ثابت بن عبد شمس , شاعر فحل من شعراء الحماسة . ينظر ترجمته: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف: المؤتلف: 7 / 126 , والأعلام (للزركلي): 3 / 250 , ونوادر المخطوطات (عبد السلام هارون) / 2 / 282 .

([4]) و (عَظيمة) بدلًا من (كريهة) , ديوان الهذليين: 2 / 94 , وينظر: الشعر والشعراء: 2 / 661 , وشرح ديوان الحماسة (للتبريزي): 1 / 45 , وشمس العلوم: 7 / 4860 .

([5]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 498 .

([6]) الخصائص: 2 / 353 .

([7]) ينظر: شرح التصريف: 510 .

([8]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 498 .

([9]) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (للرضي): 3 / 137 , وشرح التصريح على التوضيح: 2 / 717 .

([10]) ينظر: شرح التصريف: 510 .

([11]) البيت في الديوان: ألا خيَّلَت ميٌّ وقد نامَ صُحْبَتي فما نفَّرَ النّهويمَ إلّا سلامُها

ديوانه (تح عبد القدوس أبو صالح): 2 / 1003. وما ذُكِر أعلاه هو الأشهر , ينظر: شمس العلوم: 1 / 60 , وشرح شافية ابن الحاجب (للرضي): 4 / 382 .

([12]) ينظر: شرح التصريف: 509 .

([13]) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 532 , والشافية في علم التصريف: 1 / 102 , والمحصول في شرح الفصول: 2 / 1071 – 1072 .

([14]) ينظر: شرح التصريف الملوكي: 501 .

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

1. **ابن يعيش النحوي،** للدكتور عبد الإله نبهان، مطبعة إتحاد الكتاب العربي، دمشق، 1997م.
2. **إسفار الفصيح،** لمحمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهرويّ ت(433هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الجامعة الإسلامية، المدينة المنوّرة، المملكة العربية السعودية، 1420هـ.
3. **اصلاح المنطق،** لابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ت(244هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، (1423هـ – 2002م).
4. **الأصمعيات،** للأصمعيّ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع ت(216هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وأحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط7، 1993م.
5. **الأصول في النّحو،** لأبي بكر مُحمَّد بن سهل بن السَّرّاج النَّحويّ البغداديّ ت(316هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت – لبنان، ط 3، (1417هـ – 1996م).
6. **الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)،** لخير الدين الزِركلي، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط15، 2002م.
7. **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب،** لسعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا ت(475هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (1411هـ – 1990م).
8. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريّين والكوفيّين،** للشيخ الامام كمال الدين أبي البركات عبد الرَّحمن بن مُحمَّد بن أبي سعيد الأنباريّ النحويّ ت(513–577)هـ، ومعه كتاب (الانتصاف من الإنصاف)، تأليف: مُحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، (1427هـ–2006م).
9. **إيجاز التعريف في علم التصريف،** لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجيانيّ، أبو عبد الله، جمال الدين ت(672هـ)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (1422هـ – 2002م).
10. **تاج العروس من جواهر القاموس،** للسيد محمد مرتضى الحسيني الزَبيدي ت(1205هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت.
11. **تاريخ دمشق،** لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ت(571هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمرويّ، دار الفكر، بيروت، (1415هـ – 1995م).
12. **التصريف الملوكي،** صنعة أبي الفتح بن عبد الله ابن جنّي النحوي، عنى بتصحيحه: محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحمويّ، مطبعة شركة التمدّن، (د. ت.).
13. **التكملة،** لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النحويّ ت(377هـ)، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط2، (1419هـ – 1999م).
14. **تهذيب اللغة،** لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ت(370هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار القومية العربية للطباعة ومطابع سجل العرب، القاهرة، 1964م.
15. **جامع الدروس العربية،** لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني ت(1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط28، (1414هـ – 1993م).
16. **الجراثيم،** نُسِبَ لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ ت(276هـ)، تحقيق: محمد جاسم الحميديّ، قدّم له: الدكتور مسعود بوبو، وزارة الثقافة، دمشق، (د. ت.).

17. **جمهرة اللغة**، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزديّ ت(321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
18. **الجيم**، لأبي عمرو اسحاق بن مرّار الشيبانيّ بالولاء ت(206هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، مراجعة: محمد خلف أحمد، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، (1394هـ – 1974م).
19. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغداديّ ت(1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السَّلام مُحمَّد هارون، مطبعة المدنيّ، القاهرة، مصر, ط 4، (1418هـ ـ 1997م).
20. **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني ت(392هـ)، تحقيق: محمد علي النَّجَّار، عالم الكتب، بيروت، (1427هـ ـ 2006م).
21. **درّة الغوّاص في أوهام الخواص**، للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريريّ البصريّ ت(516هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، (1418هـ – 1998م).
22. **ديوان ذي الرُّمَّة عيلان بن عقبة العدوي ت(117هـ)**، شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، حقّقه وقدَّم له وعلَّق عليه: الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، (1402هـ – 1982م).
23. **ديوان الهذليين**، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1995م.
24. **شذا العرف في فن الصرف**، لأحمد بن محمد الحملاوي ت(1351هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشيد، الرياض، (د. ت.).
25. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، لبهاء الدّين عبد الله ابن عقيل العقيليّ ت(769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط 20، (1400هـ – 1980م).
26. **شرح أشعار الهذليين**، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السّكّريّ، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحويّ، عن أب بكر أحمد بن محمد الحلوانيّ، حقّقه: عبد الستار أحمد فرّاج، راجعه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدنيّ، القاهرة، (د. ت.).
27. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لأبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى ت(900هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، (1419هـ – 1998م).
28. **شرح التصريح على التوضيح** (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، لخالد بن عبد الله الأزهري ت(905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، (1421هـ – 2000م).
29. **شرح التّصريف**، لعمر بن ثابت الثّمانينيّ ت(442هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن سليمان البُعيْميّ، مكتبة الرّشيد، الرياض، (1419هـ – 1999م).
30. **شرح ديوان الحماسة (أبو تمام)**، شرح الإمام الشيخ أبي زكريا يحيى بن علي التبريزيّ الشهير بالخطيب، عالم الكتب، بيروت، (د. ت.).
31. **شرح شافية ابن الحاجب**، لحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاستراباذي، ركن الدين ت(715هـ)، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، (1425هـ – 2004م).
32. **شرح شافية ابن الحاجب (مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب ت(1093هـ))**، لمحمد بن الحسن الرضيّ الاستراباذيّ، نجم الدّين ت(686هـ)، حقّقهما وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، (1395هـ – 1975م).
33. **شرح الكافية الشافية**، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ، حققه وقدّم له: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، بغداد, (1402هـ ـ 1982م).

34. **شرح المُلوكيّ في التّصريف**، صنعة ابن يعيش، تحقيق: فخر الدّين قباوة، دار الأوزاعيّ، بيروت، ط2، (1408هـ – 1988م).
35. **الشعر والشعراء**، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ ت(276هـ)، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ.
36. **شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم**، لنشوان بن سعيد الحمْيَريّ اليمنيّ ت(573هـ)، تحقيق: الدكتور حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، والدكتور يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ودار الفكر، دمشق، (1420هـ – 1999م).
37. **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابيّ ت(393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، (1407هـ – 1987م).
38. **ضرائر الشعر**، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1980م.
39. **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، لمحمد عبد العزيز النّجّار، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1422هـ – 2001م).
40. **علل النحو**، لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الورّاق ت(381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، (1420هـ – 1999م).
41. **الكتاب**، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السَّلام مُحمَّد هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط 3، (1427هـ – 2006م).
42. **كتاب العين**، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيديّ البصريّ ت(170هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور فاضل السامرائي، دار ومكتبة الهلال، القاهرة، (د. ت.).
43. **لسان العرب**، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري (711هـ)، دار صادر، بيروت، (د. ت).
44. **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: الدكتور غازي مختار طليمات، والدكتور عبد الله نبهان، دار الفكر المعاصر, بيروت، ودار الفكر, دمشق، (1416هـ–1995م).
45. **اللمحة في شرح الملحة**، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذاميّ، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ ت(720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعديّ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، ط1، (1424هـ – 2004م).
46. **اللمع في العربية**، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ، تحقيق: الدكتور سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمّان، 1988م.
47. **مجمل اللغة**، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرازيّ، أبو الحسين ت(395هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، (1406هـ – 1986م).
48. **المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن مُعط في النحو)**، لابن إياز البغدادي، جمال الدّين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ت(681هـ)، تحقيق: الدكتور شريف عبد الكريم النّجار، دار عمّار، عمّان، (1431هـ – 2010م).
49. **المحكم والمحيط الأعظم**، لأبي الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسيّ ت(458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، (1421هـ – 2000م).
50. **معجم الشعراء**، للإمام أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزبانيّ ت(384هـ)، تصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، (1402هـ – 1982م).
51. **المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية**، إعداد: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (1417هـ– 1996م).

52. **المعجم الوسيط**، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزّيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النّجار، دار الدعوة، (د. ت.).
53. **المفتاح في الصرف**، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسيّ الأصل، الجرجانيّ الدار ت(471هـ)، حقّقه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1407هـ – 1987م).
54. **المفصل في صنعة الإعراب**، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشريّ جار الله ت(538هـ)، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
55. **مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس بن زكرياء، القزوينيّ الرازيّ، أبو الحسين ت(395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، (1399هـ – 1979م).
56. **المقتضب**، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّماليّ، الأزديّ، أبو العباس، المعروف بالمبرد ت(285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د. ت.).
57. **المُمتع في التصريف**، للعلامّة علي بن مؤمن النّحويّ الحضرميّ الإشبيلي المعروف بابن عُصفور ت(597 – 669)هـ، تحقيق: الشيخ أحمد عزّو عناية، وعلي محمد مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (1432هـ – 2011م).
58. **المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ)**، لأبي الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ ت(392هـ)، دار إحياء التراث القديم، بيروت، (1373هـ – 1954م).
59. **المُهذّب في علم التصريف**، للدكتور صلاح مهدي الفرطوسي، والدكتور هاشم طه شلاش، مطابع بيروت الحديثة، بيروت، (1432هـ – 2011م).
60. **النحو الوافي**، لعباس حسن، دار المعارف، مصر، ط 3، (د. ت).
61. **نوادر المخطوطات**، لعبد السلام محمد هارون ت(1408هـ)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، (1393هـ – 1973م).